

دائرة محاكم رأس الخيمة

التقرير السنوي 2020

المركز الأول
نسبة السعادة عن الخدمات
الإلكترونية

90
%

المركز الأول
نسبة الرضا عن قنوات
التواصل الاجتماعي

87
%

المركز الأول
نسبة السعادة المتعاملين خلال
أزمة كوفيد19

91
%

نسبة الزيادة في استخدام الخدمات
الإلكترونية

32
%

المركز الثالث
نسبة الرضا عن الموقع
الإلكتروني

86
%

المركز الثالث
نسبة الرضا عن الخدمات
الذكية

90
%



أحمد محمد الخاطري
رئيس دائرة محاكم رأس الخيمة

كلمة رئيس الدائرة

نسعى في دائرة محاكم رأس الخيمة إلى التطوير الفعال والمستمر، والنهوض بالأداء والارتقاء بالخدمات، ومواجهة أية تحديات وتذليلها، للوصول إلى أفضل مستويات الأداء المؤسسي، ونعمل في دائرة المحاكم برؤية مستقبلية نترجم من خلالها توجهات قيادتنا الرشيدة، لنواكب المستقبل ونستشرفه ونتماشى مع مستجدات العصر، ونستثمر كافة الإمكانيات والفرص المتاحة للتحسين، وقد حققت الدائرة العديد من الإنجازات على الصعيد القضائي والإداري، وكل هذا ما كان ليتحقق لو لا وجود فريق عمل متميز بالدائرة، يعمل بروح الفريق الواحد للوصول إلى الرقم واحد، همه خدمة للوطن وإسعاد المتعامل.

كلمة المدير العام

إننا في دائرة محاكم رأس الخيمة نحث الخطى ونسارع الزمن، لنصل بالدائرة إلى مصاف الجهات القضائية العالمية، ونحقق مراكز ريادية ومتقدمة للمحاكم، لرفع اسم دولة الإمارات عالياً وفي كافة المحافل، حيث حرصنا على المساهمة في تحقيق استراتيجية حكومة الدولة، ومواكبة عصر التكنولوجيا الحديثة، والتطورات العالمية القضائية والعلمية والتكنولوجية، وتوظيف التقنيات الحديثة والذكية، وفق أفضل الممارسات العالمية، عبر اعتماد استراتيجيات ومبادرات كمحاكم بلا ورق، وعلى إثرها تم إطلاق خدمات التقاضي عن بعد كخدمة الاتصال المرئي لنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية، وخدمة الاتصال المرئي للموقوفين، بالإضافة إلى خدمة تسجيل القضايا عن بعد والاستعلام عن تفاصيل القضايا، وهو ما يعكس تحقيق إنجازات فريدة ونوعية خلال فترة وجيزة من الزمن، للمساهمة في مسيرة الدولة التنموية الرائدة، ويلبي تطلعات الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة.

وتسير دائرة المحاكم وفق رؤية وطنية بعيدة المدى، تتوافق مع الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021، ومع مئوية الإمارات 2071، والتوجهات الاستراتيجية لحكومة رأس الخيمة، فضلاً عن الالتزام بالحفاظ على حقوق الجميع عبر رؤية المحاكم التي تتمثل في عدالة رائدة لمجتمع سعيد، والعمل وفق نظام قضائي متطور يكفل الحقوق والحريات والواجبات لأفراد المجتمع كافة، وتعد دائرة المحاكم أسرع محكمة بالعالم في سرعة الفصل بالقضايا التجارية وفق تقرير البنك الدولي لعام 2018، بما يؤكد وصولها إلى العالمية، كما أولت الدائرة بالغ الأهمية لموضوع الشراكة وتوقيع الشراكات الاستراتيجية سواء من القطاع العام أو الخاص للمساهمة في تسهيل عمل المحاكم، والسرعة في تقديم الخدمات، وبذل الجهود لتحقيق عملية الربط الحكومي، وتمكينها من تحقيق رؤيتها.

وسنمضي بكل عزيمة وإصرار، لاستشراف المستقبل والاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز بيئة عمل مليئة بالابتكار والإبداع والتنافس الإيجابي، لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية وتوجهات الدولة، ورؤية قيادتنا الرشيدة، ونشدد كافة الطاقات والإمكانات ووضعتها في خدمة الدولة والمجتمع بكافة شرائحه.



إبراهيم أحمد الزعابي
مدير عام دائرة محاكم رأس الخيمة

الإطار العام لدائرة المحاكم

استراتيجية دائرة محاكم رأس الخيمة

الرؤية

عدالة رائدة لمجتمع سعيد

الرسالة

تحقيق العدالة و الحماية القانونية للمجتمع بالاعتماد على كوادر بشرية مؤهلة و تقنيات حديثة و تعاون فعال مع كافة الجهات المعنية

القيم المؤسسية:

العدالة

الاستقلالية و المصداقية

التميز و الابتكار

الشفافية

الولاء و الانتماء

المسؤولية المجتمعية

الأهداف الاستراتيجية لدائرة محاكم رأس الخيمة

تعزيز الثقة بالنظام القضائي ورفع مستوى التنافسية

تعزيز دور التسويات الودية والوساطات القضائية في تحقيق الاستقرار
والسعادة المجتمعية

تعزيز خدمات التطوير المؤسسي والابتكار

تعزيز العلاقة مع الشركاء والمجتمع

التميز في تقديم الخدمات والارتقاء بتجربة المتعاملين

اختصاصات محاكم رأس الخيمة

محكمة التمييز

مرحلة التقاضي الثالثة والعليا في النظام القضائي في امارة دبي واختصاصاتها ينظمها قانون الإجراءات المدنية تتألف دوائر محكمة التمييز كحد ادنى من الرئيس وخمس قضاة وتتنظر هذه الدوائر في الطعون المرفوعة اليها في الدعاوى :

- الجزائية
- الأحوال الشخصية
- العمالية
- المدنية
- التجارية.

محكمة الاستئناف

تمثل الدرجة الثانية من درجات التقاضي وتختص بالنظر فيما يرفع إليها أو يحال من أحكام وقضايا ابتدائية لم يرتضها المحكومون سواء كانت هذه الأحكام جنائية أم مدنية جزئية أو كلية صادرة عن المحاكم الابتدائية للأحوال الشخصية والمدنية والتجارية والعقارية والعمالية والامور المستعجلة والتنفيذ والتظلمات.

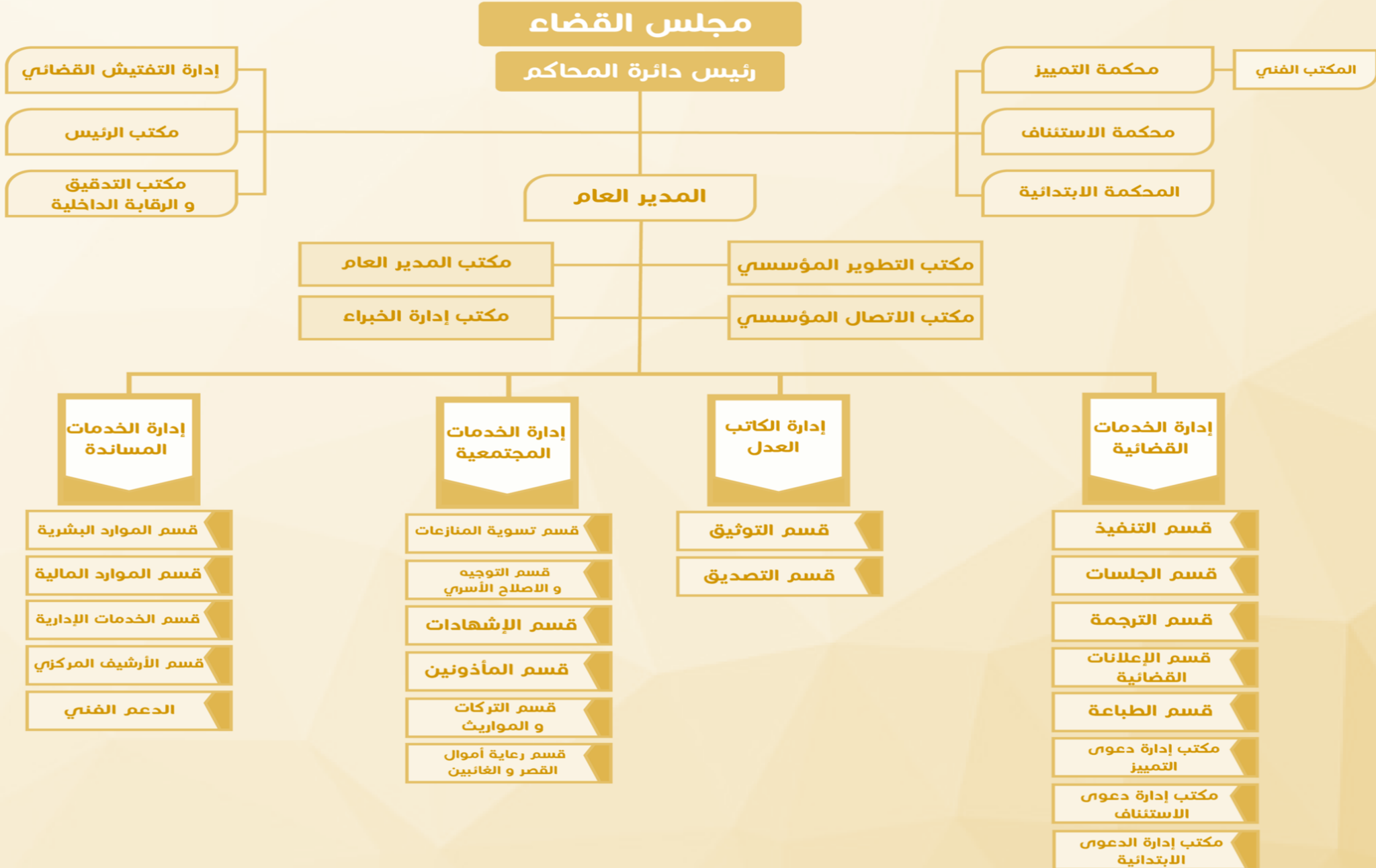
وتتنظر محكمة الاستئناف في أنواع القضايا التالية:

- الدعاوى المدنية
- الدعاوى التجارية
- الدعاوى العمالية
- دعاوى الأحوال الشخصية
- دعاوى التظلم
- إشكالات التنفيذ

المحكمة الابتدائية

أولى درجات التقاضي الثلاث (الابتدائي – الاستئناف – التمييز) وفقاً للنظام القضائي القائم والمعتمد في رأس الخيمة والإمارات العربية المتحدة، ومعروف أن المحكمة الابتدائية هي صاحبة الولاية العامة في منظومة كل قضاء وذلك لاتساع وشمول المناطق بها من أفضية وتوثيقات واضطلاعها بالنظر بكافة الأمور المستعجلة ذات العلاقة بنزاعات الأشخاص وحماية حقوقهم بالعدل والأمن والسلامة، واضطلاعها أيضاً بالتنفيذ القضائي الجبري لكل ما حدده ونص عليه القانون من سندات تنفيذية، وفي نطاقه تنفيذ الإحالات والإنابات. تم إنشاء المحاكم الابتدائية المتخصصة تحت مظلة المحكمة الابتدائية ولكل منها رئيسها ودوائرها القضائية وهي:

- المحكمة العمالية
- محكمة اليوم الواحد
- المحكمة التجارية
- محكمة المطالبات الصغرى



المشاريع والمبادرات

الوساطة القضائية

أنشأت محاكم رأس الخيمة "قسم الوساطة والتسوية الودية في المنازعات المدنية والتجارية" كطريق بديل لحل النزاعات من خلال إجراءات اختيارية سرية وسريعة تقوم على محاولة تقريب وجهات النظر بين المتنازعين تتم عبر تدخل الوسيط القضائي مؤلف من قاض أو أكثر ومجموعة من القانونيين والإداريين يكلف بإدارة المفاوضات حتى الوصول إلى تسوية يقبلها الأطراف.

جلسات التقاضي عن بعد

دشنت دائرة المحاكم خلال عام نظام جلسات التقاضي عن بعد والذي ساهم بشكل فعال في استمرارية الأعمال خلال جائحة كوفيد-19 ، وجدير الذكر بأن هذه الجلسات كانت علانية للجمهور حيث يستطيع الأفراد حضور الجلسات التي تعقدها المحاكم عن بعد عبر تقنية الفيديو كونفرس وذلك من خلال برنامج webex meet واختيار رقم القاعة الذكية المحددة لكل دائرة قضائية.

42 دائرة قضائية

22039 جلسة قضائية

20370 جلسة عن بعد

92% جلسة إلكترونية

الدفع الإلكتروني

وفرت دائرة المحاكم لمتعالميها قناتين إضافيتين لدفع الرسوم والامانات لديها للتسهيل على المتعاملين. من طريق إتمامها من خال نظام السداد الإلكتروني من حساب أطراف الدعوى أو التنفيذ دون الحاجة إلى شيكات أو أوراق نقدية؛ مما ساهم في تقليل تدفق المتعاملين على صناديق المحاكم وأتمتة الخدمات التي تعمل على تقليل الأخطاء اليدوية في عمليات السداد، إضافة إلى ضبط العمليات المالية وتعزيز الرقابة.

وتشمل هذه القنوات السهلة والمرنة:

- الموقع الإلكتروني لحكومة راس الخيمة
- التطبيق الذكي MRAK
- أجهزة الخدمة الذاتية MBME
- الإيداع بالحساب البنكي

78,645 معاملة سداد بمبلغ إجمالي **362,096,983.97** درهم

الملف اللاورقي للأمر الوقتية

أنجزت دائرة محاكم رأس الخيمة أول ملف لا وورقي بالكامل خاص بالأمر الوقتية والمستعجلة من العرائض وأوامر الأداء، وذلك بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية، وتتيح المنظومة الجديدة لأفراد المجتمع والشركات والبنوك والمحامين، تسجيل الأمر على عريضة وأمر الأداء إلكترونياً، ليتم مراجعته من الفريق المختص ضمن دائرة المحاكم ومن ثم إسناد الطلب إلكترونياً للقاضي المعني، ليقوم بالاطلاع على الطلب بجميع معلوماته من حيث الأطراف والطلبات والوقائع والمستندات المقدمة الداعمة من خلال نظام المحاكم واتخاذ القرار والتوقيع عليه إلكترونياً ومن ثم إسناده إلكترونياً للفريق المعني بمتابعة تنفيذ الأوامر والقرارات، لتصبح بذلك جميع مراحل المنظومة الجديدة إلكترونية بالكامل دون الحاجة للأوراق

4 قنوات دفع الكترونية

4 قنوات دفع الكترونية

مقاضاة السجناء عن بعد

تفعيل الاتصال المرئي للسجناء عن بعد بالشراكة مع المؤسسة العقابية والتي تهدف إلى تقليل مدد التقاضي وتقليص المدد وتوفير الجهد مع تحقيق الضمانات القضائية كافة للمتهمين والسجناء أثناء المحاكمة. أسهمت هذه الخدمة في تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بتقديم الخدمات القضائية للسجناء، وفي الوقت ذاته تحسين تجربة المستفيد من خال توفير الوقت والجهد للانتفاع من الخدمات القضائية

354 جلسة تقاضي عن بعد

القاضي الإلكتروني

تم تفعيل نظام لاعتماد القرارات على الطلبات القضائية بشكل الكتروني لأعضاء السلطة القضائية وذلك لضمان إنجاز الطلبات في زمن قياسي بما يساهم في تحقيق سعادة المتعاملين

45562 قرار قضائي إلكتروني

خدمات عن بعد

تسعى محاكم رأس الخيمة ضمن منظومتها الإلكترونية والذكية، وتوجهها نحو (محاكم بلا ورق)، على تشييد بنية تحتية لخدماتها الإلكترونية، وتقديم كافة خدماتها عبر الموقع الإلكتروني لحكومة رأس الخيمة، أو الموقع الإلكتروني للمحاكم، والتطبيق الذكي إم راك " mRAK"، وتقديم خدماتها عن بعد لمختلف فئات المتعاملين من أفراد واعمال وحكومة. بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات القضائية، المقدمة للجمهور، بما يعزز سعادتهم وسرعة وسهولة وصولهم ل"الخدمات عن بعد"، دون قيود المكان والزمان، ما يوفر الوقت والجهد والتكلفة عليهم.

283 خدمة إلكترونية

92% نسبة الخدمات الإلكترونية

75% نسبة استخدام الخدمات الإلكترونية

شفافية الأحكام القضائية

وفرت محاكم رأس الخيمة خدمة "نشر الأحكام القضائية" لأول مرة على موقعها الإلكتروني، للاطلاع واستعراض الأحكام الصادرة عن جميع دوائرها القضائية في جميع درجات التقاضي الابتدائية والاستئناف والتمييز وقضايا محكمة اليوم الواحد. و يأتي إطلاق هذه المبادرة تعزيزاً لمبدأ الشفافية وتحقيق الثقة بالنظام القضائي ورفع مستوى الوعي والمعرفة القانونية لدى مختلف أطراف المجتمع، والإسهام في رفع مرتبة المملكة العربية السعودية عالمياً في مؤشر البنك الدولي "إنفاذ العقود"، وتتضمن الأحكام الصادرة عن الدوائر القضائية التجارية والمدنية والعمالية، لجميع درجات التقاضي، والتي يمكن لجميع المعنيين من أفراد المجتمع والباحثين والقانونيين، وطلبة الجامعات في التخصصات القانونية، الاستفادة منها والاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للمحاكم حيث توفر الخدمات الاطلاع على حيثيات الحكم ومنطوقه بالإضافة زمن التقاضي من تاريخ التسجيل إلى تاريخ الحكم.

3534 حكم قضائي منشور

تنفيذ الأحكام والقرارات السندية

شنت محاكم رأس الخيمة و"ساعد" للأنظمة المرورية التابعة لوزارة الداخلية، أمس، دوريات ساعد لتنفيذ الأحكام القضائية، ومنح موظفي الخدمة صفة الضبطية القضائية وتنفيذ الأحكام الصادرة من القضاة، كما مور تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من محاكم الامارة. ويأتي تدشين الخدمة الجديدة تنفيذاً لتوجيهات حكومة رأس الخيمة في ضمان سرعة إجراءات الفصل في أحكام التنفيذ، بهدف تقليص وقت تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من الدائرة، وهو ما يساهم في تنفيذ رؤية واستراتيجية الدولة والمتمثلة في سرعة تحقيق العدالة الناجزة بين جميع المتقاضين بما يضمن حقوقهم جميعاً.

2 يوم لتقديم الخدمة

21% نسبة الخفض في التكلفة

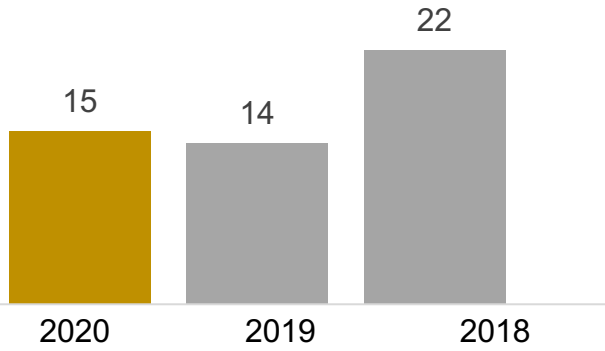
76% نسبة الخفض في زمن تنفيذ الأحكام

أرقام وإحصائيات قضائية

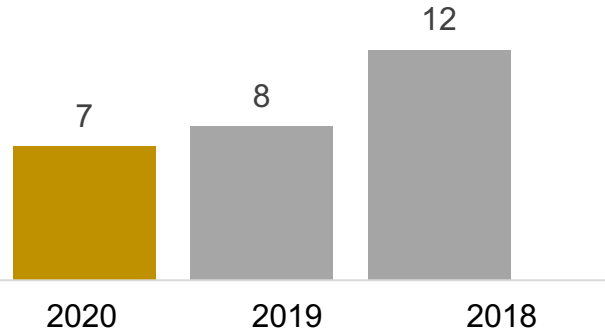
الأداء العام للمحاكم (الابتدائية/الاستئناف/التمييز)

4989 قضية مسجلة 4917 محكومة 98.77% نسبة الفصل

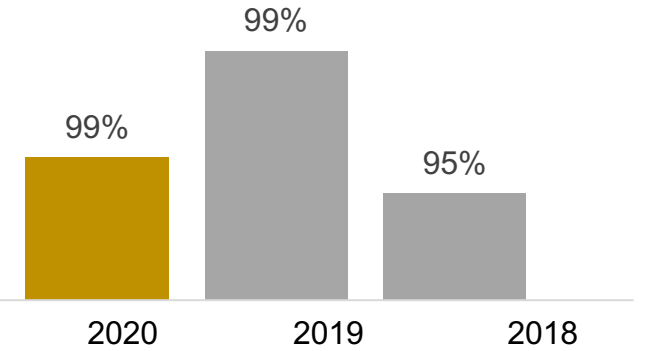
معدل عمر إدارة الدعوى



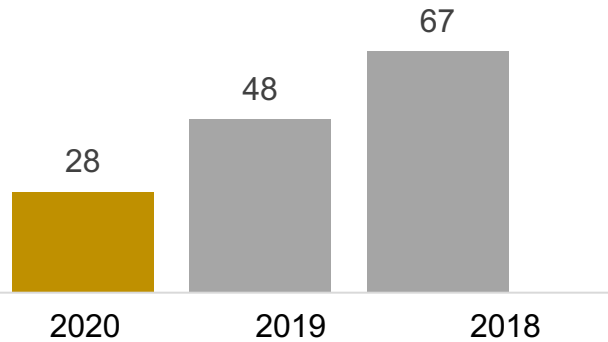
معدل عمر التسجيل



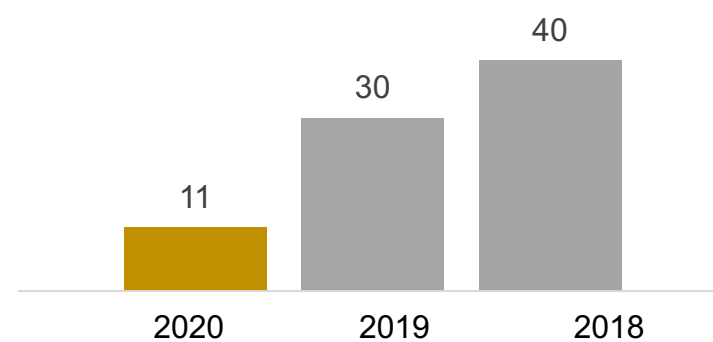
نسبة الفصل



معدل عمر القضية المحكومة



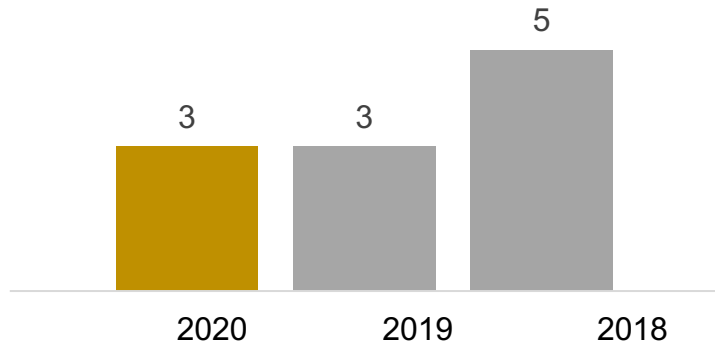
معدل عمر التقاضي



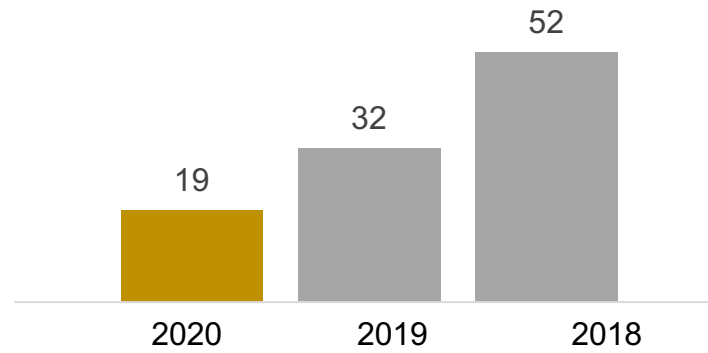
القضايا التجارية نحو الريادة والتنافسية العالمية

1530 قضية تجارية محكمة 1477 محكومة 97% نسبة الفصل 149 قضية مرحلة لعام 2020

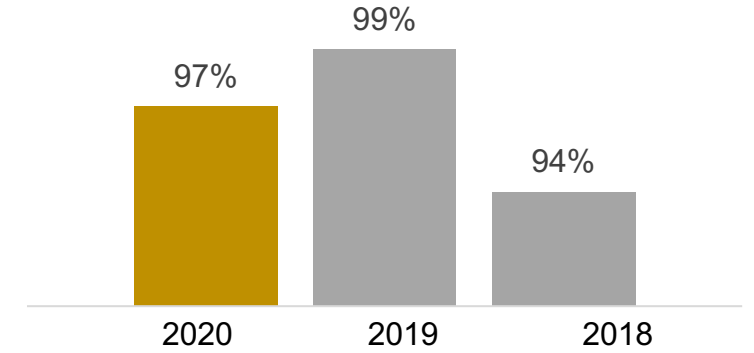
معدل عمر التسجيل



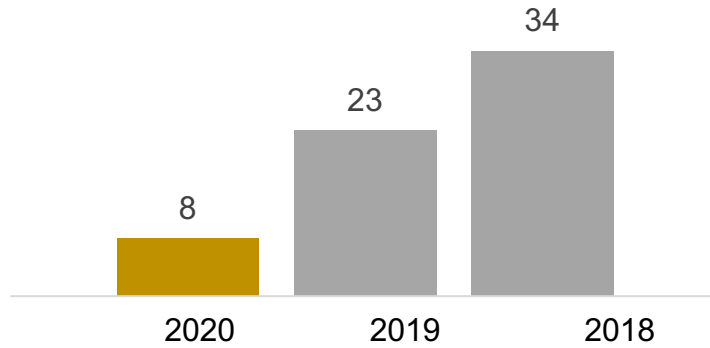
عمر القضية المحكومة (أيام عمل)



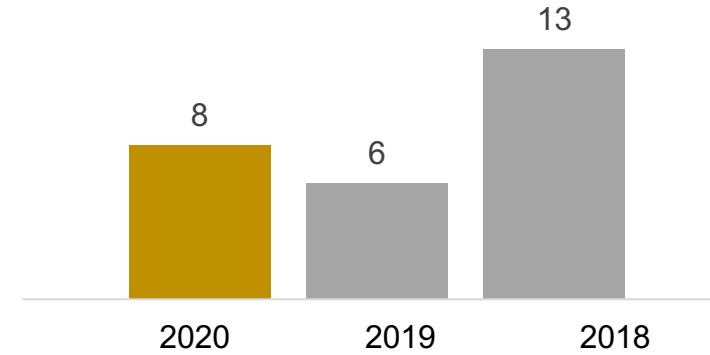
نسبة الفصل



معدل عمر التقاضي



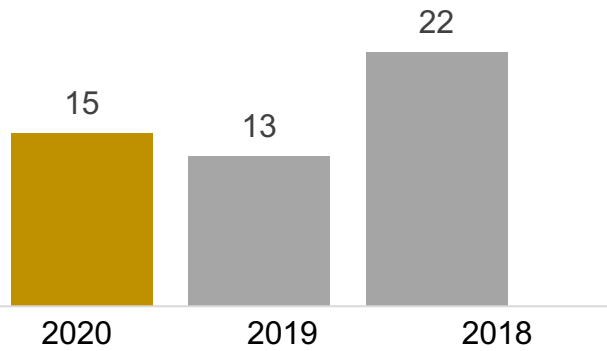
معدل عمر إدارة الدعوى



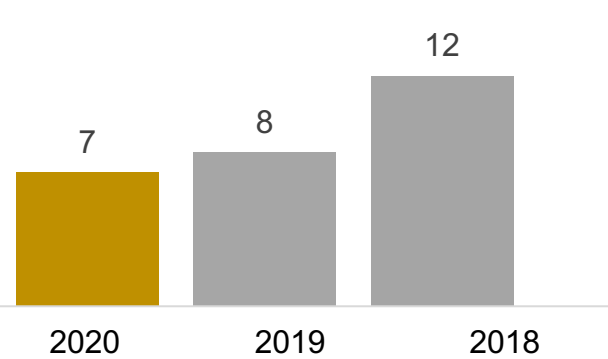
المحكمة الابتدائية 18 دائرة قضائية

3911 قضية مسجلة 3842 محكومة 99% نسبة الفصل

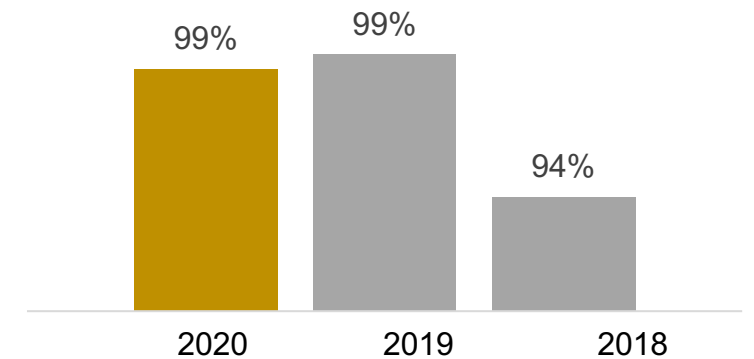
معدل عمر إدارة الدعوى



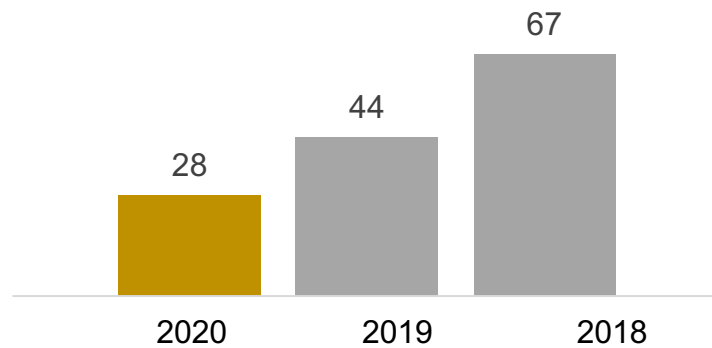
معدل عمر التسجيل



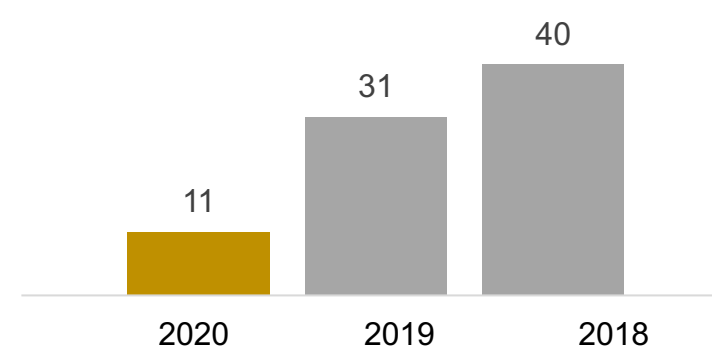
نسبة الفصل



معدل عمر القضية المحكومة

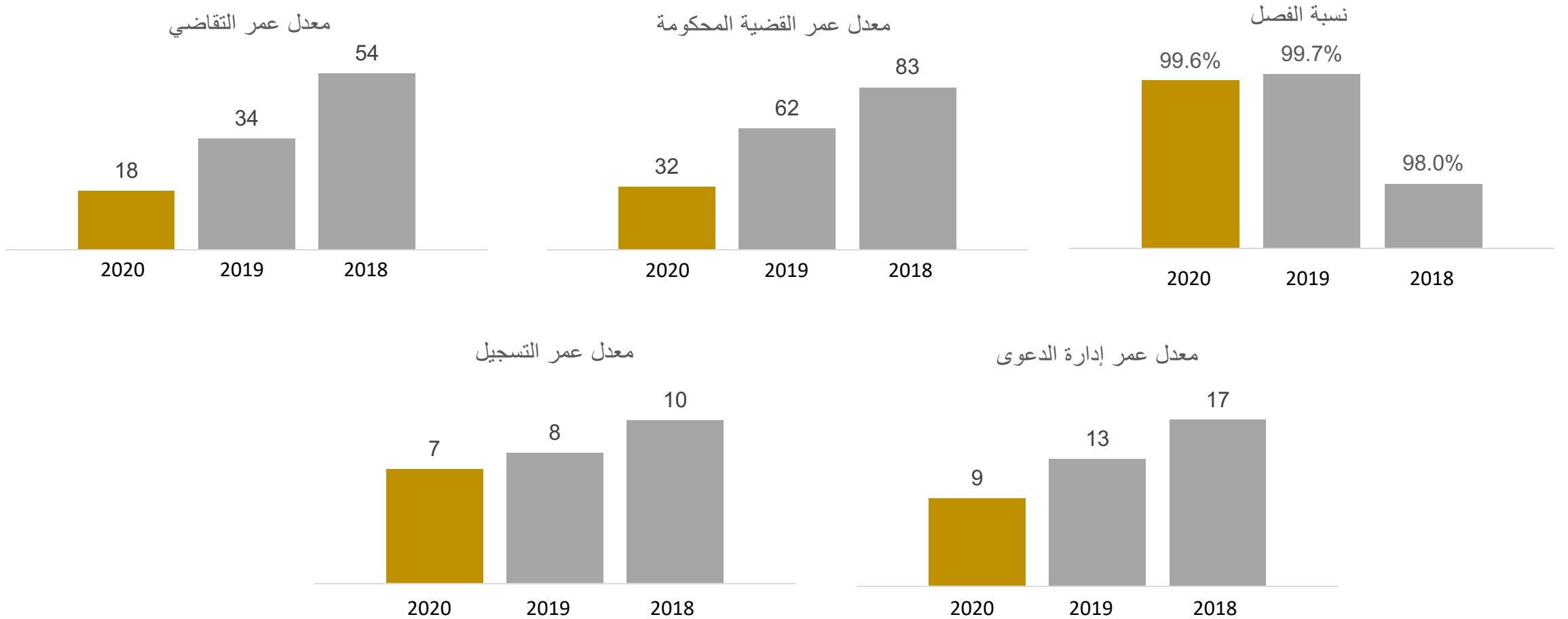


معدل عمر التقاضي



محكمة الاستئناف

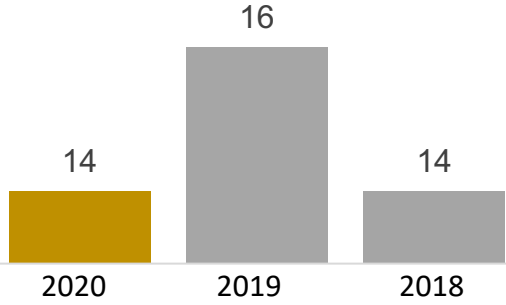
893 قضية مسجلة 891 محكومة 99.7% نسبة الفصل



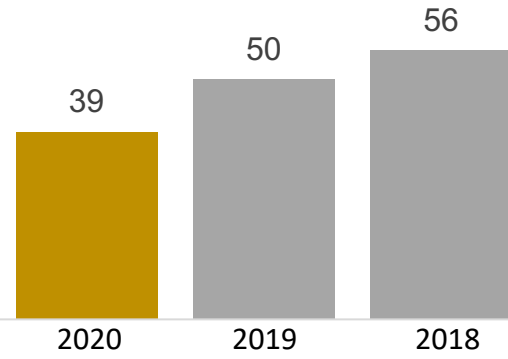
محكمة التمييز

185 قضية مسجلة 184 محكومة 99.45% نسبة الفصل

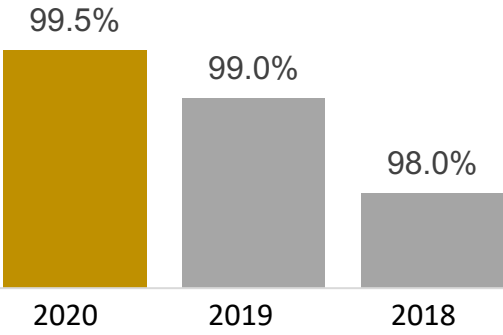
معدل عمر التقاضي



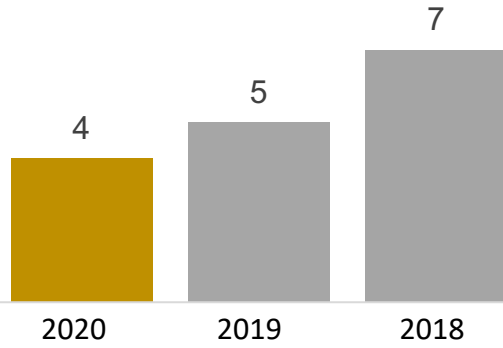
معدل عمر القضية المحكومة



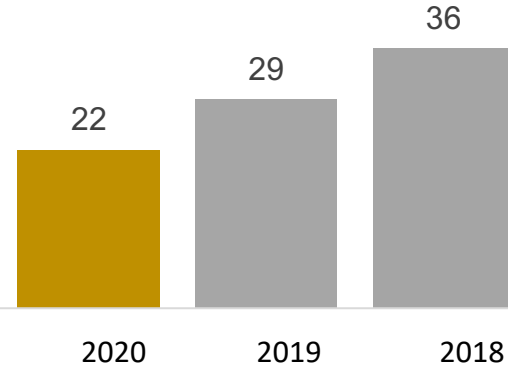
نسبة الفصل



معدل عمر التسجيل



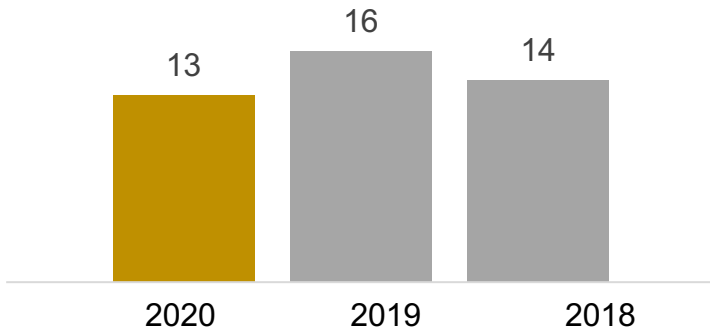
معدل عمر إدارة الدعوى



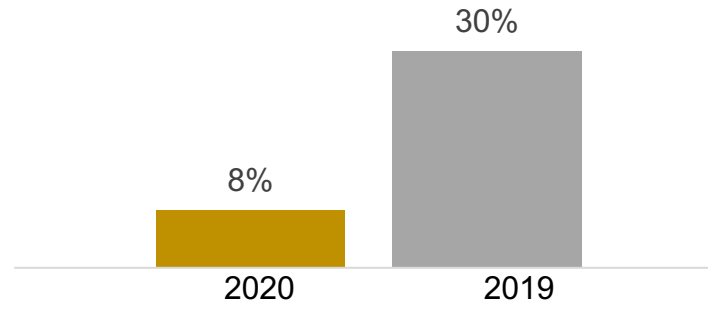
محكمة المطالبات الصغرى

139 قضية مسجلة 11 صلح 99% نسبة الفصل

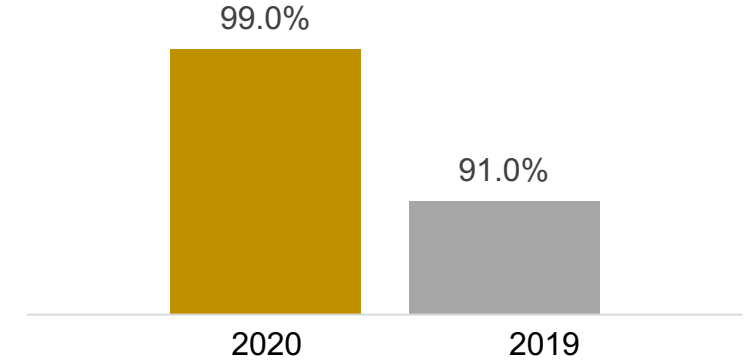
معدل عمر التقاضي



نسبة الصلح



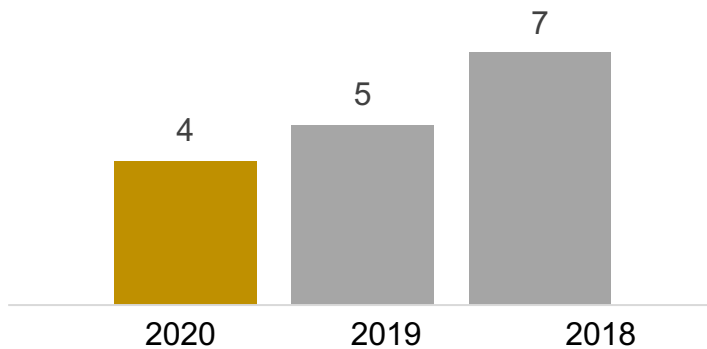
نسبة الفصل



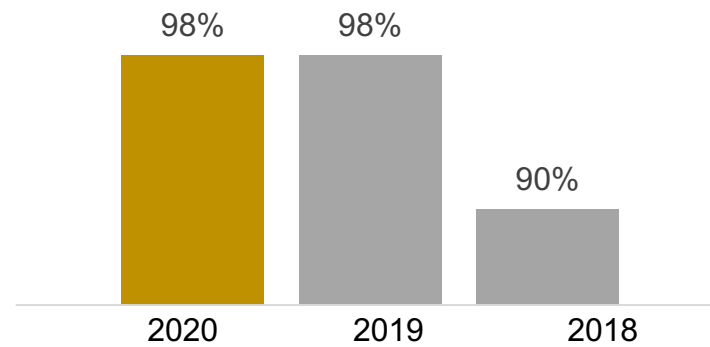
محكمة اليوم الواحد

1005 قضية مسجلة 989 صلح 100% نسبة الفصل

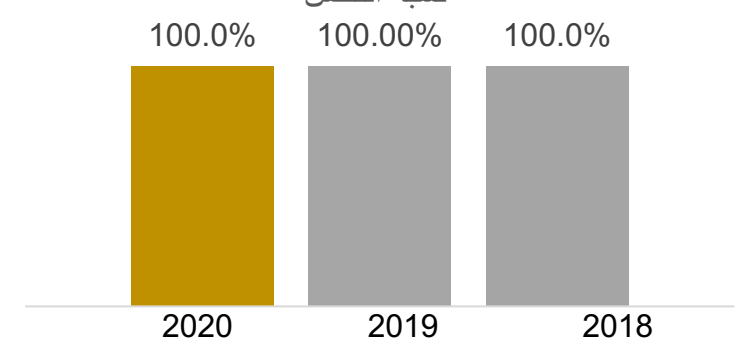
معدل عمر التسجيل



نسبة الصلح



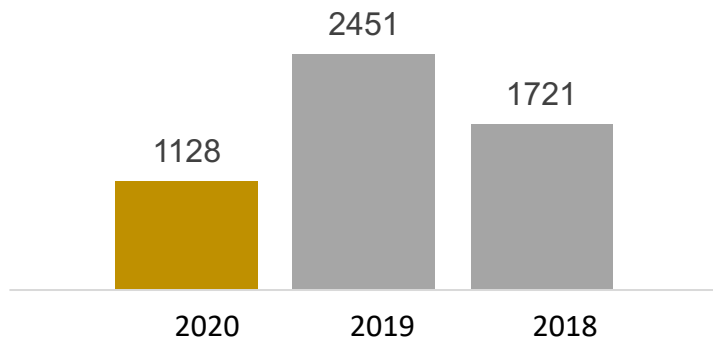
نسبة الفصل



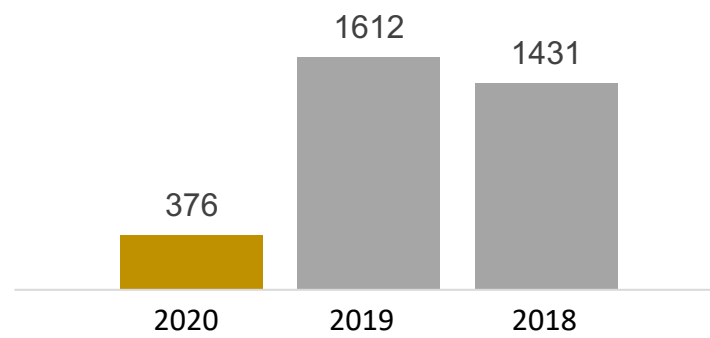
تتفيذ الأحكام

2845 ملف تنفيذي مسجل 452 ملف مسجل ومنتهي في 2020 689 ملف منتهي من الأعوام السابقة

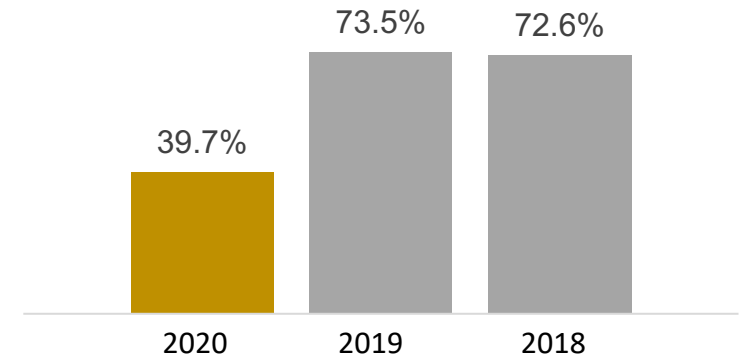
إجمالي الملفات المنتهية



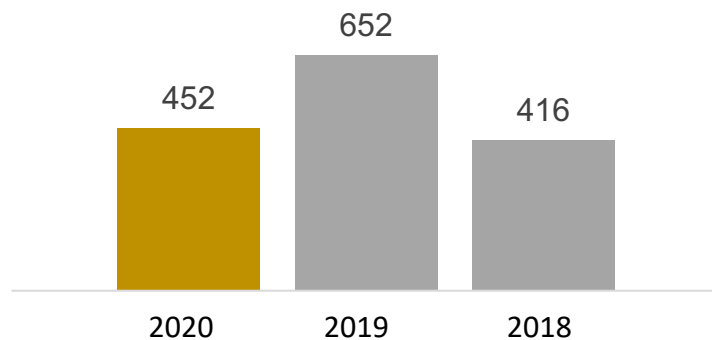
معدل المدة الزمنية للتنفيذ (يوم)



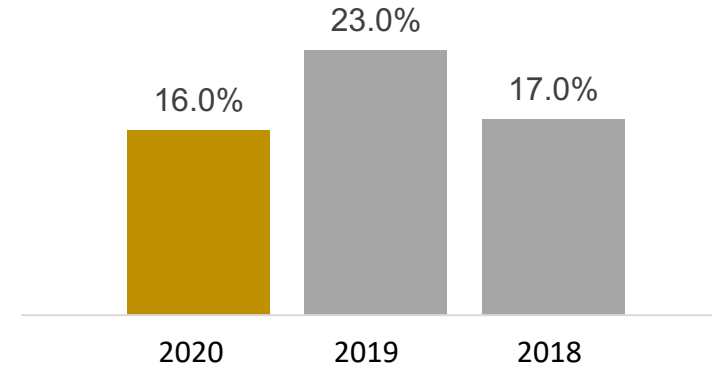
معدل التنفيذ العام



الملفات المسجلة والمنتهية في نفس العام



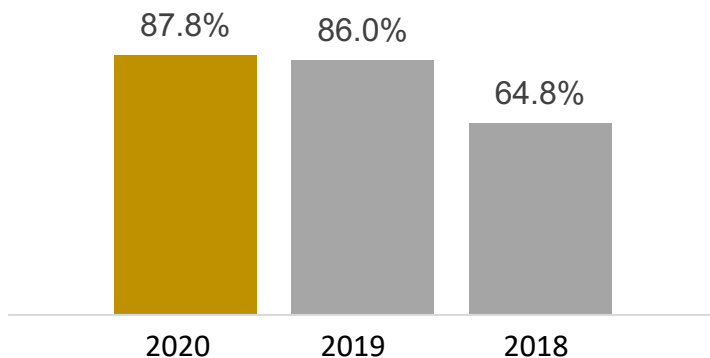
معدل التنفيذ (المسجل والمنفذ في نفس العام)



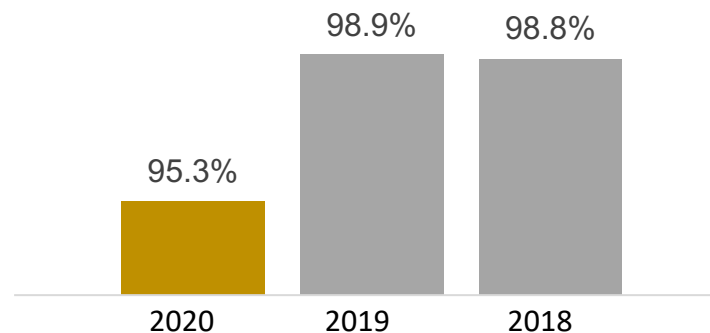
الإعلانات القضائية

15566 إعلان قضائي 14842 إعلانات مبلغة 13027 إعلان بالاتصال مبلغ 2005 إعلان مبلغ بالانتقال 41 إعلان مبلغ بالخطر

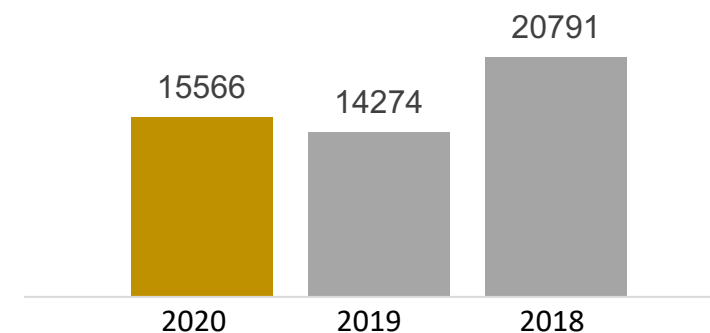
نسبة تبليغ الإعلانات القضائية بالاتصال



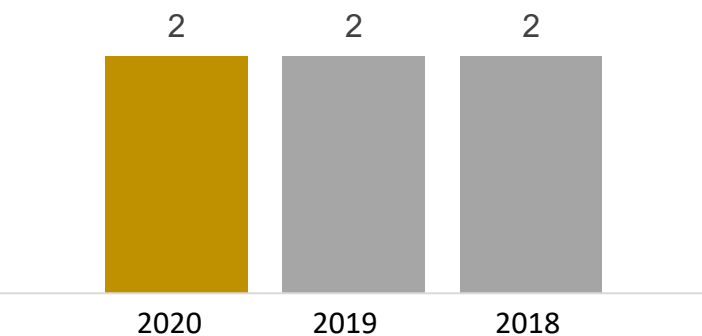
نسبة تبليغ الإعلانات القضائية



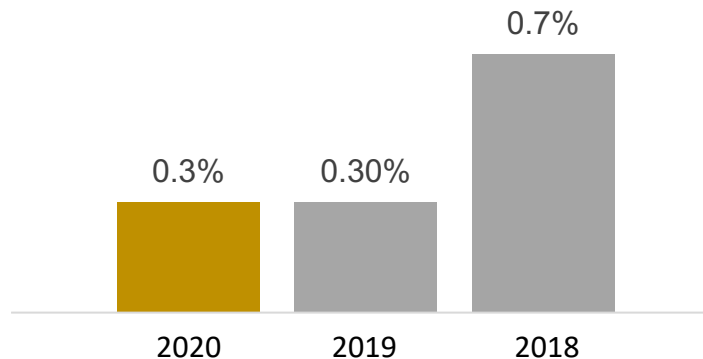
عدد الإعلانات القضائية



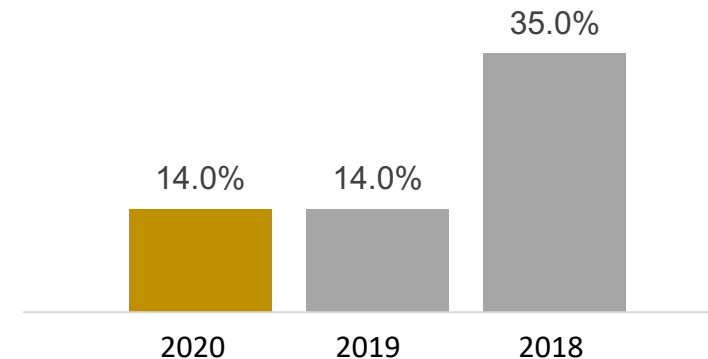
متوسط عدد الأيام لتبليغ الإعلانات القضائية



نسبة الإعلانات القضائية المبلغة بالخطر



نسبة التبليغ الإعلانات القضائية بالانتقال

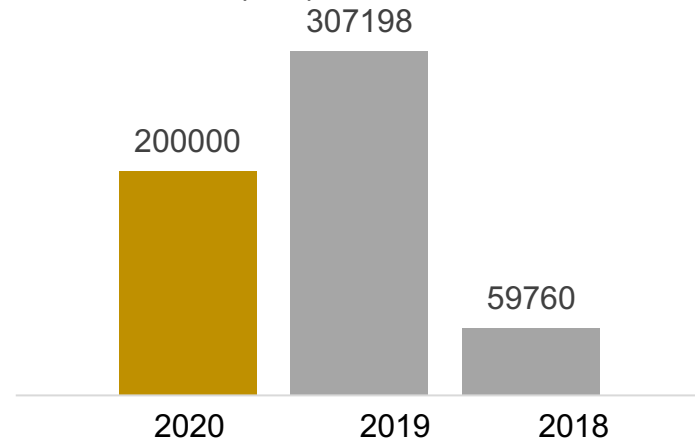


الترجمة القانونية

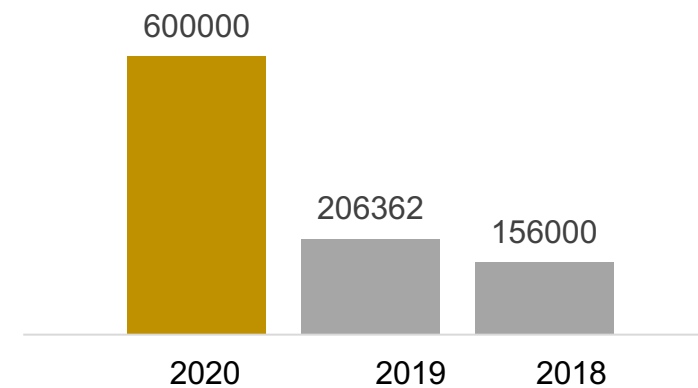
يقوم قسم الترجمة بترجمة عدد 15 لغة بالإضافة إلى لغة الإشارة

- | | | |
|-------------------------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> البولندية | <input type="checkbox"/> البلوشية | <input type="checkbox"/> الإنجليزية |
| <input type="checkbox"/> الروسية | <input type="checkbox"/> البنجابية | <input type="checkbox"/> الهندية |
| <input type="checkbox"/> الصينية | <input type="checkbox"/> السيرلانكية | <input type="checkbox"/> الأوردية |
| <input type="checkbox"/> الأثيوبية | <input type="checkbox"/> السريلانكية | <input type="checkbox"/> الباشتو |
| <input type="checkbox"/> الفيتنامية | <input type="checkbox"/> البنغالية | <input type="checkbox"/> السنديّة |

الترجمة الشفوية (دقيقة)



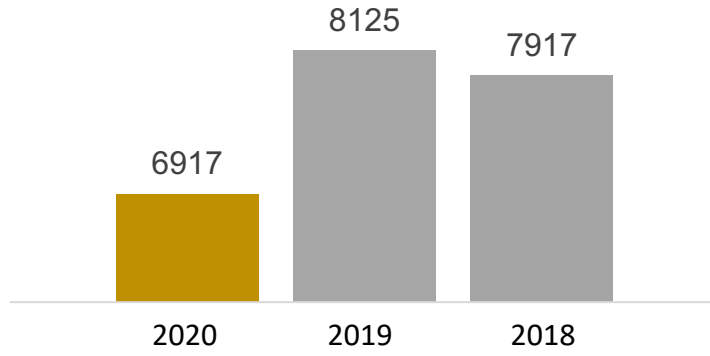
الترجمة التحريرية (كلمة)



التوثيق والتصديقات

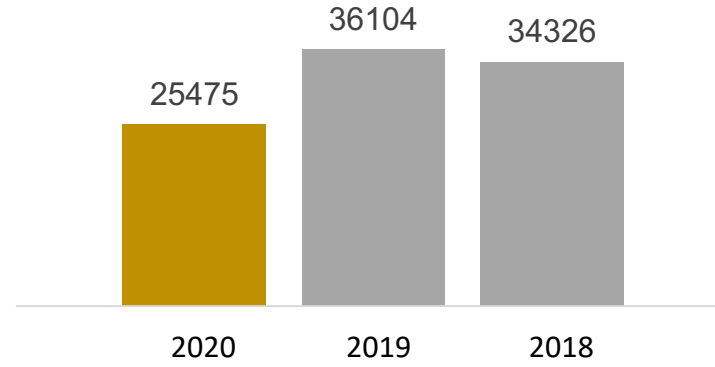
نسبة التراجع في عدد المعاملات % -7.1

خدمات الإسهادات



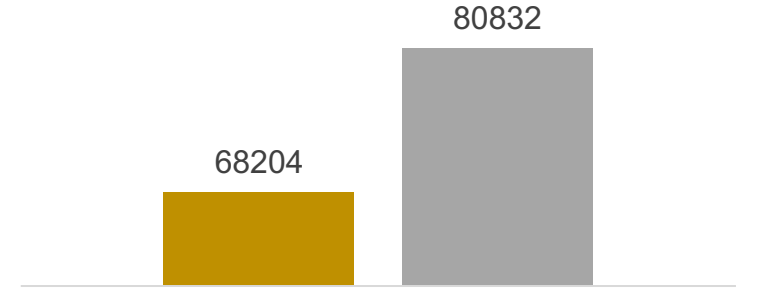
نسبة التراجع في عدد المعاملات % -29.4

الخدمات العديليه

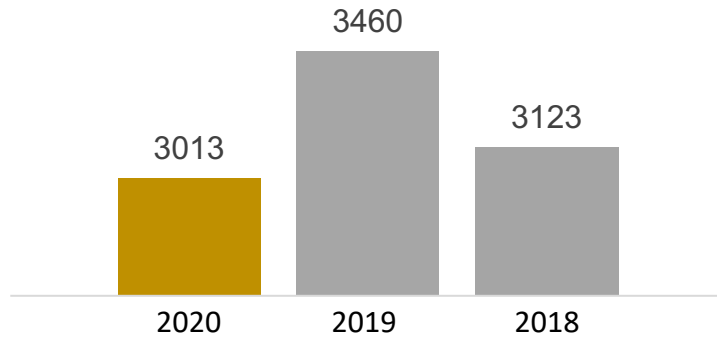


نسبة التراجع في عدد المعاملات % -16

الخدمات ذات الأولوية

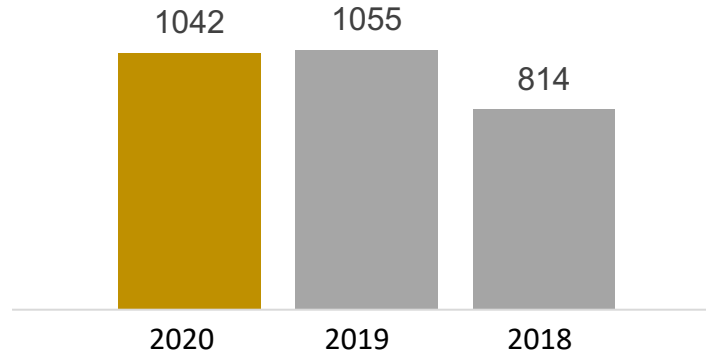


خدمات الإصلاح الأسري



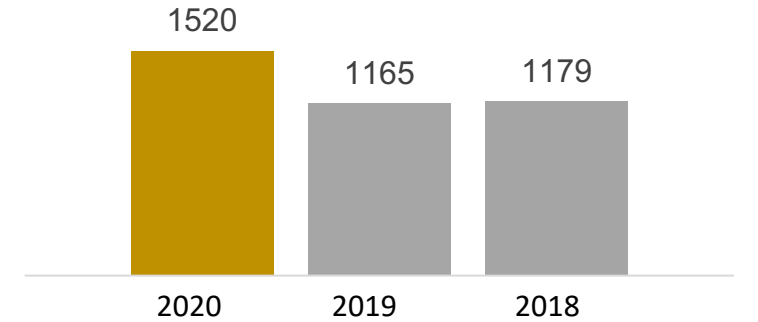
نسبة التراجع في عدد المعاملات % - 8.9

خدمات الشركات



نسبة الزيادة في عدد المعاملات % 45.3

خدمات المأذونين

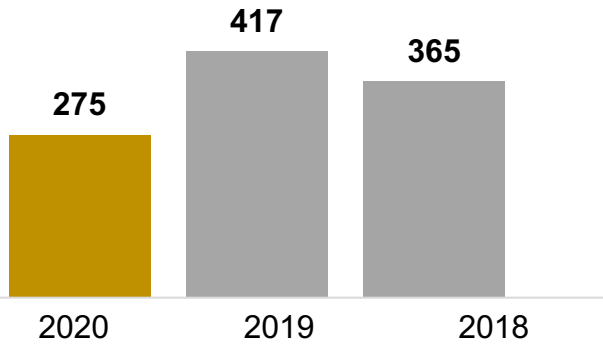


نسبة التراجع في عدد المعاملات % - 42.9

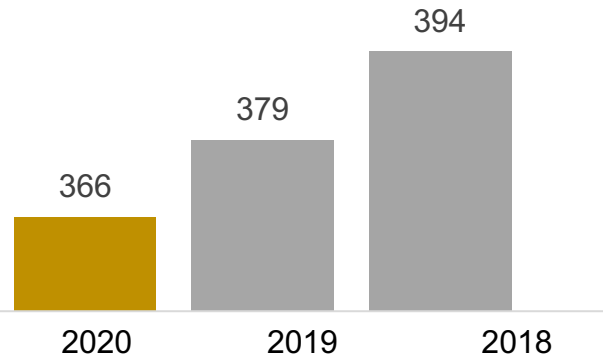
الإصلاح الأسري وعام التسامح

975 نزاع أسري 366 أسرة تم حمايتها من التفكك الاسري

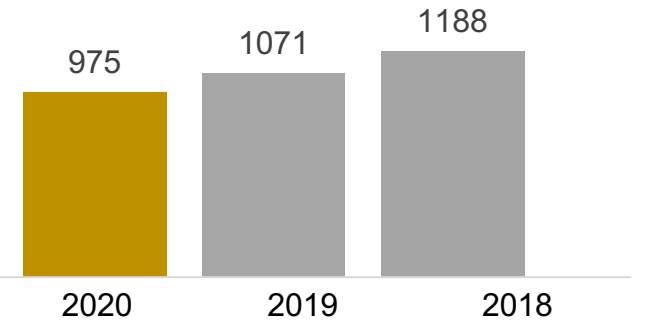
الإحالات إلى المحكمة



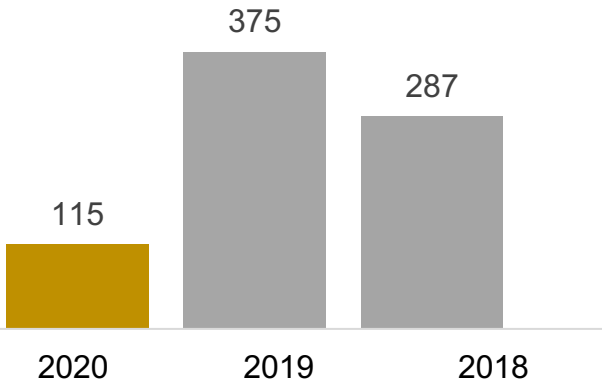
الاتفاقيات والصلح



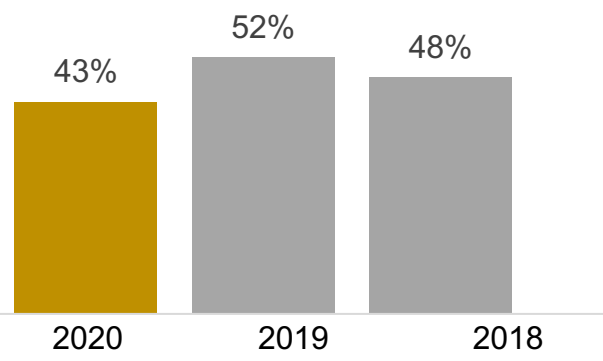
إجمالي النزاعات الاسرية



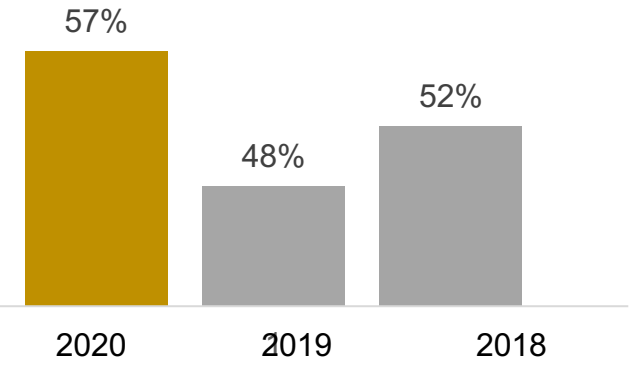
الملفات الاسرية المحفوظة



نسبة الإحالة



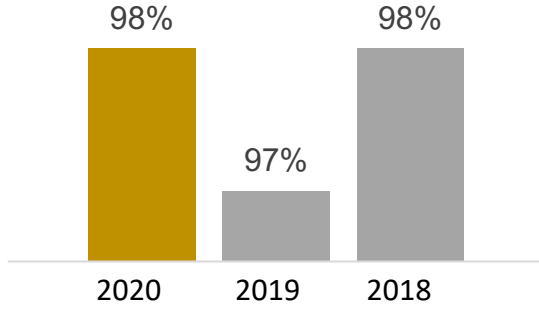
نسبة الصلح والتسوية



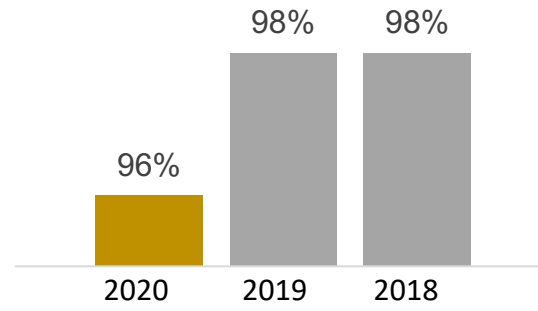
الاستثمار في رأس المال البشري

تطوير وتدريب المواهب البشرية

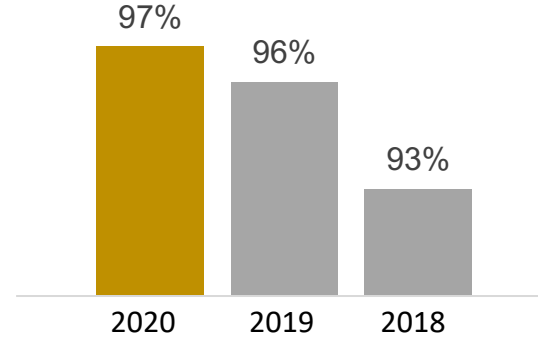
نسبة المتدربين للفئة التنفيذية



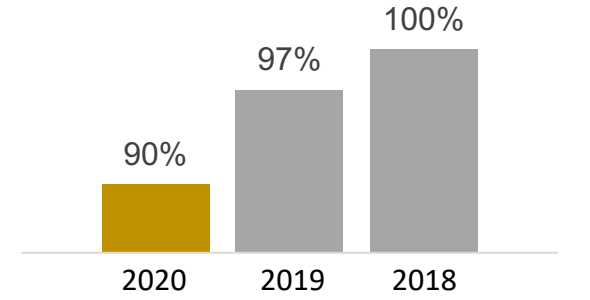
نسبة المتدربين للفئة التخصصية



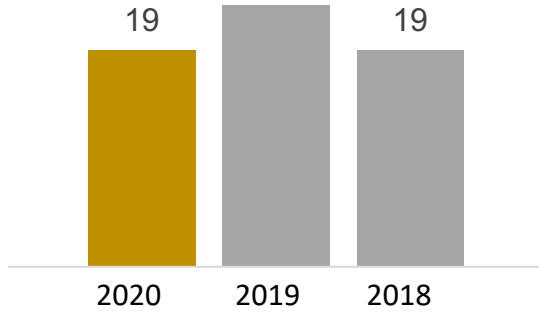
نسبة المتدربين للفئة الإشرافية



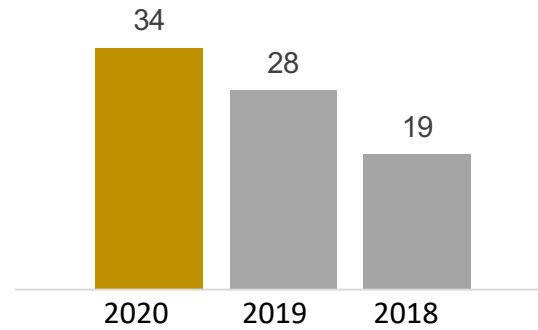
نسبة المواهب المدربة



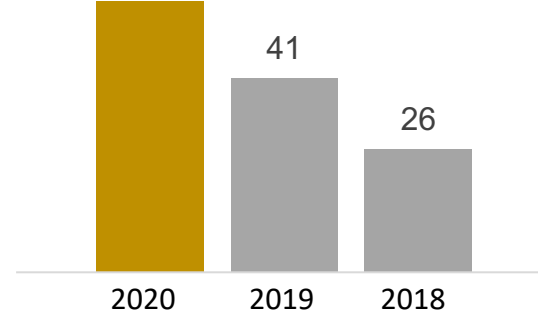
معدل الساعات التدريبية للفئة التنفيذية
23



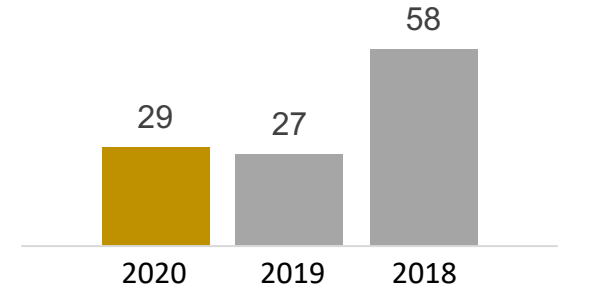
معدل الساعات التدريبية للفئة التخصصية



معدل الساعات التدريبية للفئة الإشرافية
57

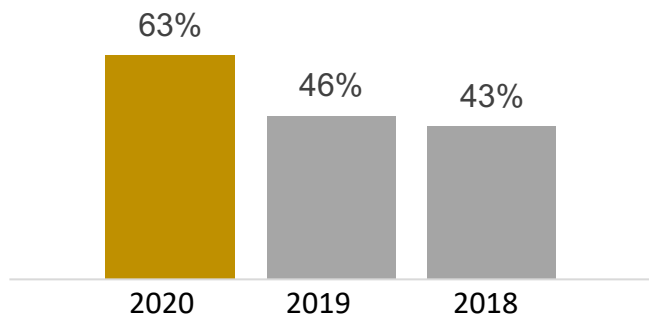


معدل الساعات التدريبية

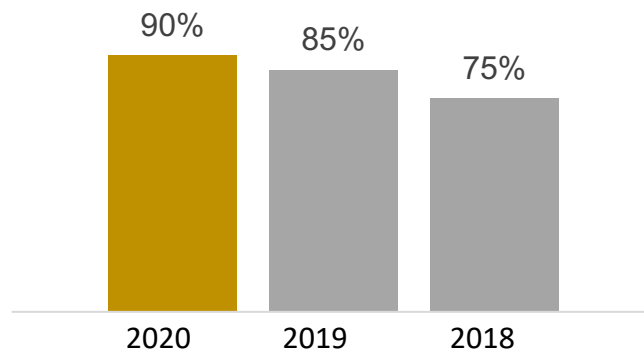


الكوادر الوطنية

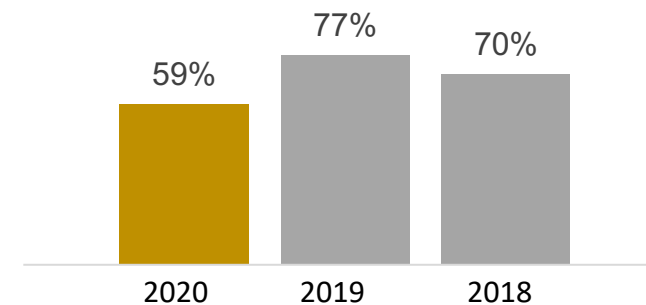
نسبة التوطين للفئة التخصصية



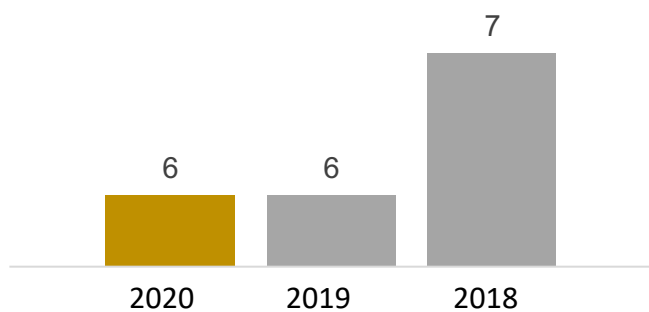
نسبة التوطين للفئة الإشرافية



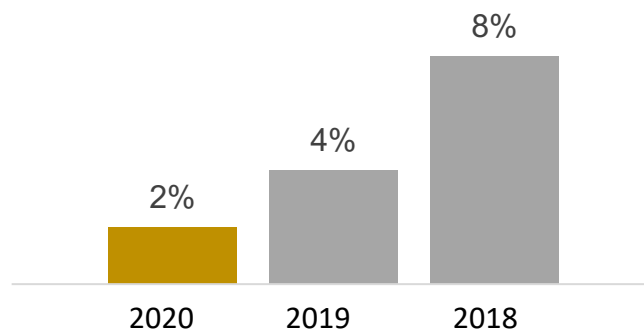
نسبة التوطين



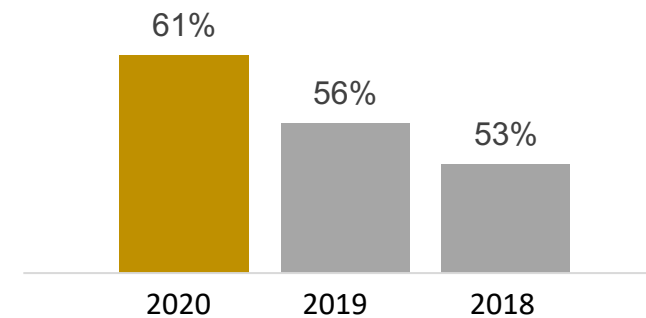
معدل استمرارية الخدمة للمواطنين



نسبة الدوران الوظيفي للمواطنين

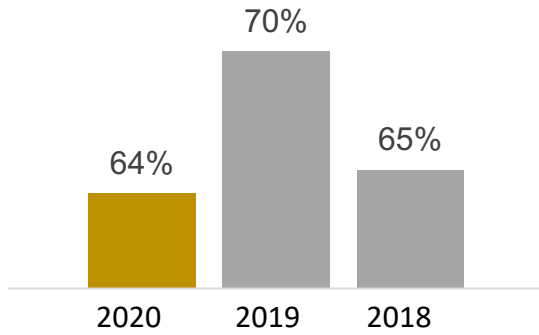


نسبة التوطين للفئة التنفيذية

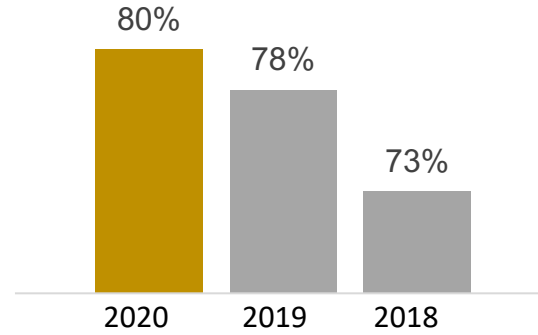


السعادة الوظيفية

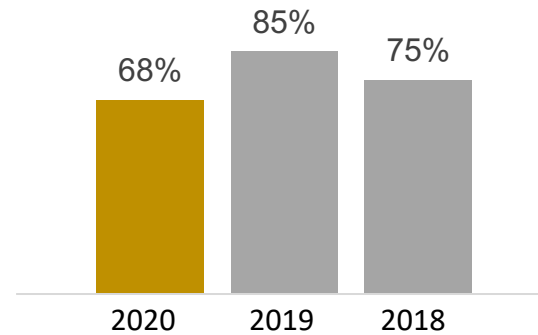
المشاركة في اتخاذ القرارات



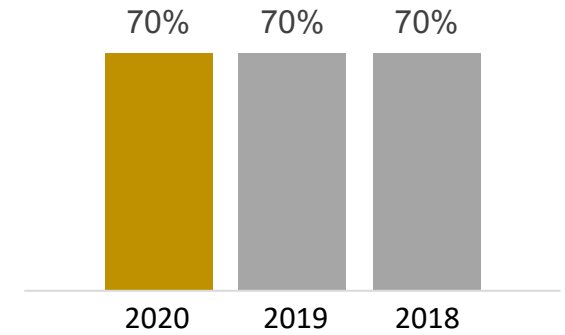
التناعم الوظيفي



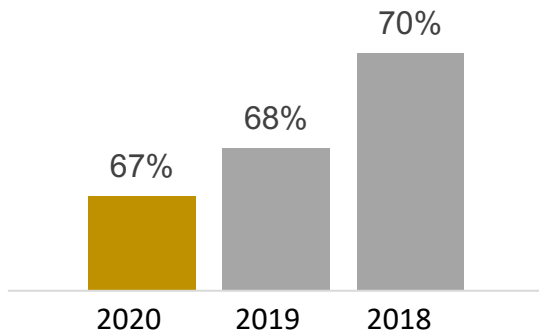
الولاء الوظيفي



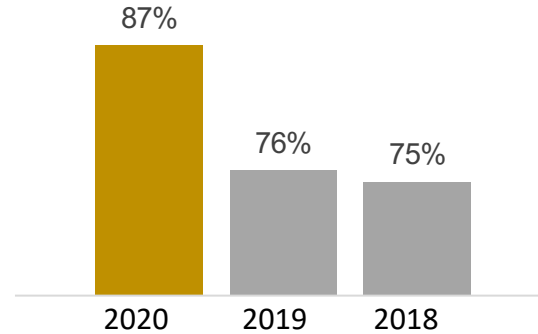
السعادة الوظيفية



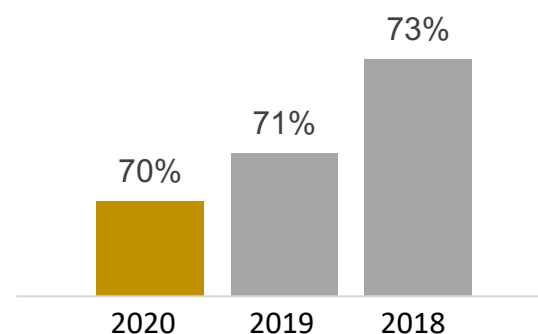
طبيعة العمل



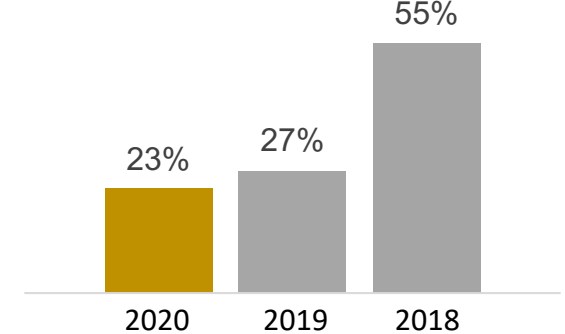
العلاقة مع المدير



شفافية إجراءات الموارد البشرية



الشفافية وعدالة الحوافز



الخدمات القضائية الذاتية على بوابة حكومة رأس الخيمة الإلكترونية

الاستعلام عن القضايا

طلبات التنفيذ

تسجيل تنفيذ الأحكام

الطلبات القضائية

تسجيل دعاوى
القضائية

خدمات مكاتب الطباعة

خدمات البنوك
والشركات

خدمات الأطراف

خدمات المحامين

دفع الامانات

خدمات العقود

خدمات الوكالات

خدمات التركات

خدمات الإشهاديات

خدمات القضاة

خدمات الطابعات العدلية

خدمات الإقرارات
العدلية

خدمات الاخطارات
العدلية